ترحب صحيفة الوطن بانضمام الصحفي ميشيل خياط ليكون أحد كتاب زواياها في الشؤون المحلية صباح كل أحد

كلمة ونص

ميشيل خياط

فواتير كهرباء «قاتلة»

عندما اقتربت يوم الخميس الماضي، من براكة جباية الكهرباء في المزة، كان جاري قد رجع للتو يحمل فاتورته بيده، ويهلوس قائلاً: «شي بيجلط»..!!

ونصحني ألا أتابع طريقي، حتى لا أصاب بالإغماء.

جلسنا على مقعدي موقف الباص، سألته مستفسراً، فأوضح: طلب مني الجابي، (١٠٩٩٣٠) ليرة سورية، فقلت مستهجناً، هل تمزح...؟

الفاتورة السابقة عن شهري تشرين الثاني وكانون الأول، كانت ١٤٧٠ ليرة أي أنك تطلب مني زيادة، مقدارها ١٠٨٤٦٠ ليرة سورية.!!

شيء لا يحتمل أبداً، أكيد هناك خطأ.

ما إن سمع الكلمة الأخيرة حتى أعاد لي ورقتي وقال: بوجهك على المديرية، قدم اعتراضاً.

كانت البراكة مزدحمة بموظفين على غير عادتها وكانوا منهمكين في عد النقود، فهناك فواتير بمئتي ألف ليرة وثلاثمئة ألف ليرة وأكثر، لكن عدد من قرروا الاعتراض كان كبيراً، والكل مندهش ومصدوم، ولسان حالهم، ما هكذا تورد الإبل...!

أخبرني جاري أن الاعتراض يوم الثلاثاء القادم بسبب عطلة عيد الأم، فقلت الله يستر سيكون الازدحام على أشده ...! لم أقو على التجاهل سألت الجابي فأعطاني رقماً هو ضعف رقم جاري.

تلقيت الصدمة بهدوء بعد الاستعداد لها.

رجعت إلى دفتري أتقصى محتوياته عن الكهرباء، فوجدت أنه في ٢٠٢١/١١/١، صدرت تعرفة جديدة لأسعار الكهرباء. (خيالية)، نصت على أن سعر الكيلو واط الساعي لكل استهلاك ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠كيلو هو ٩٠ ليرة بدلاً من ١٠ ليرات. وقبل آنذاك أن من يستهلك ٦٠٠ كيلو واط فقط يحاسب على ليرتين للكيلو الواحد وأن نسبة مؤلاء٧٠ بالمئة من المشتركين بالعدات الكهربائية ومن ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ كيلو واط ٦ ليرات سورية.

ولعلي قلت آنذاك إن فاتورتي على التعرفة الجديدة ستكون عادية ومقبولة ضمن الغلاء في كل شيء.

ولكن أن يصل الأمر إلى مئة ألف ومئتي ألف ليرة سورية ثمن كهرباء في شهرين فهذا لا يحتمل ولم يسبق له مثيل في سورية وقفزة خيالية، ما من عذر يسوغها.

لقد ازداد استهلاكنا من الكهرباء رغم انقطاعها لساعات طويلة. والسبب الجوهري، بحثنا عن الدفء، وهو دواء لأن البرد أساس كل علة.

وليس صحيحاً ما يتم الترويج له من أن البرد ليس سبباً للمرض، رجعت إلى مصادر علمية قرأت فيها، أن أمراض البرد في الشتاء تكثر مثل الكريب والزكام، ذلك أن الفيروس، يحيط نفسه بغلاف سميك في البرد، فيبقى حياً وفتاكاً، بينما يذوب هذا الغلاف في الحر، وسرعان ما يموت الفيروس، بعد سقوطه على الأرض.

وصل سعر «بيدون» المازوت الحر إلى ٨٠ ألف ليرة ثم استقر عند ١٠٠ ألف ليرة وهو يكفي أربعة أيام...!

إن مستخدمي الأمبيرات في حلب، يتكلفون ٤٠ ألف ليرة في الشهر، إذا استخدموا أمبيرين أسبوعياً.

فلماذا الإصرار على حرمان دمشق من الأمبيرات...؟

منذ أكثر من ثلاثين سنة يعيش أهالي بيروت على كهرباء المحركات الضخمة في الأحياء كلما انقطعت كهرباء الدولة، وكان القسط الشهري آنذاك، عادياً لا يتجاوز العشرين دولاراً يوم كان دولارهم ١٥٠٠ ليرة لبنانية.

أعتقد أنه يجب إعادة النظر بتطبيق هذه التعرفة الجديدة لتقتصر على شهر واحد لأن استهلاك شهرين يرفع الأرقام إلى مصيدة الغلاء الفاحش. والتربث في تطبيقها إلى حين رصد الاستهلاك الشهري إلكترونياً وليس عن طريق قارئ العداد، وقد يغيب عدة أشهر لأسباب مختلفة.

لقد وعدت الحكومة مستثمري الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء أن يستردوا رأسمالهم خلال ٦ إلى ٧ سنوات، فإذا كان الحساب على هذه الأسعار التي ستتقاضاها من المستهلكين، فإن المستثمرين لن يعثروا على مستهلكين للتيار الكهربائي !.....

إذا كان علينا أن نفاضل بين الكهرباء، والغذاء والدواء والكساء، فسنختار الطرف الثاني من المعادلة.

راجعوا رواتب العاملين والمتقاعدين وقرروا.

البرغل يسبق الرز بالأسعار..

مواطنون أين حماية المستهلك؟ وعضو مكتب تنفيذي يرد: ٤٠ ضبطاً في يوم واحد

اللاذقية - عبير سمير محمود

«ماذا سنأكل بعد اليوم في ظل هذا الغلاء؟»، سؤال يطرحه مواطنون في اللاذقية مع ارتفاع أسعار الخضار بشكل جنوني خلال الأيام القليلة الماضية، مطالبين بردع التجار الذين يستهدفون لقمة العيش بكل مباشر.

وذكر أحد المواطنين أن «تسيّب» وزارة التموين جعل تجار الأزمات يتمادون ويستشرون في الأسواق من دون حسب ولا رقيب، ما يجعلهم يحددون الأسعار على هواهم ويحتكرون المواد بقصد رفعها يوماً بعد يوم.

وتساءلت إحدى المواطنات عن سبب رفع أسعار الخضار قائلة: هل هي من الأرض أم تنزل من السماء؟ فليقنعنا التجار لماذا وصل سعر كيلو البندورة إلى ٣٥٠٠ ليرة والخيار ٤ آلاف ليرة، وماذا عن البرغل الذي يعد أكلة الفقير وقد تجاوز ٦ آلاف ليرة للكيلو متجاوزاً الأرز بألفي ليرة (كيلو الأرز ٤ آلاف ليرة)، كما أن كيلو السمنة تجاوز ١٧ ألف ليرة والزيت ١٥ ألفاً إن وجد!.

وذكرت أن أبسط طبخة باتت تكلف ٣٠ ألف ليرة أي ربع الأجر الشهري لأي موظف، متسائلة: هذه الأسعار تسبق رمضان فكيف ستكون خلال شهر الصيام ومن أين سيأتي المال لشراء الطعام لوجبات الإفطار؟

وطالب مواطنون بأن تقوم وزارة «حماية المستهلك» بضبط الأسعار لا أن تقوم بتوجيه المواطنين للشراء من صالاتها بدلاً من أن تحكم قبضتها على الأسعار بالقانون، متسائلين عن دورها بالقول: هل تحمينا أم تحمي التجار؟

وسجلت أسعار الخضار في السوق أرقاماً غير مسبوقة، وقد وصل سعر كيلو الفاصولياء الخضراء إلى ١٥ ألف ليرة، والبطاطا إلى ٣٥٠٠ ليرة، الكوسا ٤٥٠٠ ليرة ومثلها لكيلو الباذنجان، والفليفلة بين ٦٥٠٠ – ٧٨٠٠ ليرة، الفول الأخضر ٦ آلاف ليرة، البصل ١٧٠٠ ليرة، الخسة بـ١٥٠٠ ليرة، باقة البقدونس ٥٠٠ ليرة.

وسجلت أسعار الحبوب أرقاماً كبيرة ليتراوح سعر البرغل بين ٥٥٠٠ – ٦٥٠٠ ليرة، والأرز بين ٤– ٥ آلاف ليرة حسب نوعه، الفريكة بين ١١ – ١٢٥٠٠ ليرة، المعكرونة ٣ آلاف ليرة للربطة الواحدة، الشعيرية ٣ آلاف ليرة للكيس الصغير، العدس ٨ آلاف ليرة.

بالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف أكد لـ«الوطن» أن دوريات التموين تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة لضبط السوق ومعاقبة المخالفين.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى أن محافظة اللاذقية هي الأعلى نسبة بين المحافظات السورية بعد الضبوط التموينية، مشدداً على محاسبة كل من يبيع بسعر زائد بموجب المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، ومنها ما يصل حد الحبس والغرامات المالية وفق القانون.

وذكر أنه في يوم واحد (١٧ آذار الجاري) تم تسجيل ٤٠ ضبطاً خلال العمليات الرقابية للأسواق في اللاذقية، ومنها لمخالفات البيع بسعر زائد، وحيازة فواتير غير نظامية، ونقص في بيانات التكلفة، وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير، مؤكداً اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين بشكل أصولي.

الأمطار تبشر بموسم قمح وافر في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

أثرت الأمطار الغزيرة التي هطلت بالأيام الأخيرة في محافظة حماة، إيجابياً بالأراضي الزراعية ومناسيب السدود التخزينية، وهو ما ينعكس تحسناً على العملية الزراعية والإنتاج الزراعي، وخصوصاً بالمساحات الواسعة المزروعة بالقمح والشعير.

وبيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ«الوطن»، أن أمطار آذار كلها خير على المحاصيل الزراعية، وهي مهمة جداً لنمو النباتات بشكل عام، والقمح بشكل خاص الذي هو حالياً بمرحلة استطالة الساق، التي تعد مرحلة نمو مهمة وبحاجة للمياه. وأوضح أنه إذا استمر هطل الأمطار بهذه الغزارة لنهاية الشهر، فسيكون محصول هذا العام وافراً.

ولفت إلى أن المساحة المزروعة بالقمح في مجال زراعة حماة، بلغت ٢٠٨٨١ هكتاراً مروية من أصل المخطط له ٢٥١٧٤ هكتاراً، و ٢٢٣٠٩ هكتارات بعلية من أصل المخطط له ٢٠ ألف هكتار. على حين بلغت المساحات المزروعة بالشعير المروي ٤٠٤٤ هكتاراً، من المخطط له ٩١٦٩ هكتاراً، ومن الشعير البعل ١١١٥١١ هكتاراً من المخطط له ١١٤ ألف هكتار.

وأما واقع المحاصيل الزراعية بالغاب بعد تلك الأمطار، فبيّن مدير الثروة النباتية بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف، أن تأثير الأمطار كان إيجابياً، لتوزعها على مدار الموسم المطري بشكل جيد، وخصوصاً للمحاصيل الشتوية. وأوضح أن واقع المحاصيل بالغاب جيد وخصوصاً القمح الذي بلغت نسبة زراعته بالمناطق الآمنة ١١٠ بالمئة.

ولفت إلى أن المساحة الإجمالية المزروعة بالقمح، نحو ٥٢١٨٨ هكتاراً من أصل المخطط له ٥١٣١٣ هكتاراً.

وأشار إلى أن المساحة المزروعة بالقمح المروي، بلغت ٤٩٢٦٧ هكتاراً من المخطط له ٤٨٠٤١ هكتاراً. فيما بلغت المساحة المزروعة بالقمح البعل ٢٩٢١ هكتاراً من المخطط له ٣٢٧٢ هكتاراً. في حين بلغت المساحة المزروعة بالشعير نحو ٣٨٥ هكتاراً، منها ٢٨٥ هكتاراً مروية و١٠٠ هكتار بعلية.

ومن جانبه، بيّن مدير الموارد المائية بحماة توفيق صالح أن الأمطار الغزيرة حسّنت مناسيب السدود بالمحافظة، وزادت واردها ليصبح نحو ٥٠ بالمئة من حجمها التخزيني. وأوضح أن بالمحافظة ٢٤ سداً بحجم تخزيني أعظمي مقداره ٤٠٨ ملايين م٣.

دعم الأبحاث المتعلقة بـ«ذوي الاحتياجات الخاصة»

معاون وزير التعليم لـ«الوطن»: لا نريد أبحاثاً تبقى «حبراً على ورق» ودراسة لرفع الكتلة النقدية لموارد صندوق الدعم

فادي بك الشريف

• خطوات لتحسين تصنيف الجامعات.. تنسيق مع «الصين».. وخلق بيئة مناسبة للباحثين

• دعم مادي حتى ٥ ملايين لطلاب الدكتوراه و٣ ملايين للماجستير

قررت وزارة التعليم العالي تشكيل فريق بحثي من كلية التربية والكليات المعنية في الجامعات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتحديد الأولويات والمحاور البحثية لدعم مشاريع الأبحاث العلمية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وذلك عبر صندوق دعم البحث العلمي والتطوير التقاني.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت معاون وزير التعليم العالي والبحث العلمي فاديه ديب أن لهذا الطرح أهمية كبيرة ضمن توجه الصندوق في دعم هذا النوع من الأبحاث، مع التركيز على الأبحاث التي تستفيد منها وزارات الدولة وتطبيقها، بما يخلق حاضنة تقانية لتنفيذ هذه الأبحاث، مضيفة: لا يهمنا أي بحث ليس له أي انعكاس تطبيقي.

ولفتت إلى أن القرار جاء بناء على كتاب موجه من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بضرورة دعم الأبحاث المتعلق بـ«الإعاقة» وعليه تقوم الوزارة بالإعلان عن دعم الصندوق للأبحاث المتعلقة بهذا الشأن، مضيفة: يتم الإعلان عن تقديم الدعم سواء أكان لمنتج أو دراسة معينة وفي أي قطاع صناعي أو زراعي أو في مجال النفط والطاقات المتجددة.

وحول تصنيف الجامعات، أكدت معاون وزير التعليم العالي على توجيه جميع الجامعات من خلال قاعدة البيانات بالعمل على الاهتمام بواقع (الإيميلات) الخاصة بأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين وذلك بهدف رفع منشورات الباحثين على المواقع، بما ينعكس على تصنيف الجامعات.

وكشفت عن مشروع يتم العمل عليه بالتوجه لصنع بيئة مكتبية للباحثين (بيئة مكانية ومعلوماتية) للاستمرار بتطوير مهارات الباحث والحصول على مختلف المراجع، إضافة إلى الاستناد إلى المراجع العالمية، مبينة وجود تعاون وتنسيق مع الجانب الصيني لدعم بعض الحاضنات البحثية ضمن بنود يتم العمل عليها.

وقالت معاون الوزير: تشكل لجنة تقييم لدراسة الأبحاث المقدمة ومدى تطابقها مع أرض الواقع، ليصار إلى دعم وتبني البحث اللازم مع التركيز على جوانب معينة ضمن قطاعات محددة.

وأضافت: حددنا سقفاً للدعم المادي بالنسبة لطلاب الدراسات العليا، ويقدر بـ٥ ملايين لطلاب الدكتوراه و٣ ملايين للماجستير، أما الباحثون فإنهم يقدم لهم دعم ضمن ميزانية البحث العلمي، علماً أن هناك أبحاثاً دعمت بـ١٥ مليوناً وأكثر من ذلك، ذاكرة بالقول: لكن جميع التجهيزات التي تشترى لغاية البحث تبقى على ملاك الجامعة التي يجرى فيها البحث.

وعن خطة التعليم العالي في الأبحاث التي تخدم وزارات الدولة والقطاع العام، وألا تكون الأبحاث «حبراً على ورق»، على أن تركز على الأبحاث التطبيقية ليستفاد منها وخاصة في مجال الزراعة والصناعة والإعاقة.

في السياق وافق مجلس إدارة الصندوق على دعم مشاريع الأبحاث العلمية المقبولة المقدمة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية والخاصة والمراكز البحثية في إطار الإعلان الثالث للصندوق لعام ٢٠٢١، ودعم مشاريع رسائل الدراسات العليا المقبولة (ماجستير – دكتوراه) في الجامعات الحكومية في إطار الإعلان الرابع لعام ٢٠٢١

كما وافق على إطلاق الإعلان الرابع لدعم مشاريع الأبحاث العلمية في الجامعات الحكومية والخاصة والمراكز البحثية للعام ٢٠٢٢، وإطلاق الإعلان الخامس لدعم رسائل الدراسات العليا (ماجستير–دكتوراه) في الجامعات الحكومية للعام ٢٠٢٢.

وبينت معاون الوزير وجود دراسة لرفع الكتلة النقدية لموارد الصندوق المادية، منوهة بالتحضير حالياً لجائزة «الباسل» بالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إضافة إلى التحضير لمسابقة أفضل بحث تطبيقي لتشجيع الباحثين بالاستمرار بأبحاث تطبيقية.

وكان بحث مجلس إدارة الصندوق خطة العمل والموازنة للعام ٢٠٢٢ والتقرير المالي للصندوق للأعوام ٢٠١٩–٢٠٢٠–٢٠٢١ واعتماد تمويل عقود المشاريع البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات ومشاريع دعم طلاب الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، وجرى تأكيد أهمية عمل الصندوق ودوره في تمويل الأبحاث العلمية ذات القيمة التطبيقية والبحوث المتميزة لطلاب الدراسات العليا في الجامعات السورية بهدف استثمارها بالشكل الأمثل وبما يخدم سوق العمل والمجتمع.